بنك الإسكان

السياسة التنظيمية

سياسة الكشف والإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة

النسخة 15 – أغسطس 2025

www.eskanbank.com

الفهرس

1. المقدمة التمهيدية	03
1.1 أهداف السياسة	03
1.2 مراجعة السياسات وإقرارها	03
1.3 الالتزام بالسياسة	03
1.4 توضيح السياسة	03
2. التعريف	04
3. الالتزام بالإبلاغ	04
4. حماية المبلغين عن المخالفات	05
4.1 الحماية	05
4.2 السرية	05
4.3 عقوبات لمن يتخذون إجراءات انتقامية	05
5. الادعاءات الغير صحيحة أو الكاذبة	06
6. حقوق الأشخاص المبلغ عنهم	06
7. عملية الإبلاغ	06
7.1 السلطة المعينة	06
7.2 طريقة الإبلاغ عن الحالة	06
8. إجراءات التحقيق	07
9. الأدوار والمسؤوليات	08
9.1 مجلس الإدارة	08
9.2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	08
9.3 المدير العام	09
9.4 مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال	09
9.5 مساعدي المدير العام	09
9.6 موظفي بنك الإسكان	09
9.7 إدارة التدقيق الداخلي	10
9.8 إدارة الاستشارات القانونية	10
9.9 تكنولوجيا المعلومات	10

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

1. المقدمة التمهيدية

1.1 أهداف السياسة

الغرض من هذه السياسة هو:

- خلق بيئة داخلية في بنك الإسكان يتم فيها تشجيع الموظفين على الكشف والإبلاغ عن أي نشاط أو سلوك احتيالي أو غير أخلاقي أو غير مشروع أو ضار، دون أي خوف من الانتقام والتمييز والحرمان بأي شكل من الأشكال ، والذي قد يتسبب في خسارة مالية للبنك أو يؤثر سلبًا على سمعة البنك.
- التأكد من أن الموظفين الذين يبلغون عن المخالفات أو الممارسات الغير مشروعة بحسن نية يتم منحهم أقصى درجات السرية.
- توفير ضمانات للمبلغين تضمن السرية وحماية مصالحهم الشخصية المشروعة.
- دعم وتشجيع موظفيها على الإبلاغ والكشف عن الأنشطة الاحتيالية أو غير الأخلاقية أو غير المهنية وإجراء تحقيق في مثل هذه التقارير.
- وضع هيكل للكشف عن المخالفات أو الإهمال أو الأفعال التي يعاقب عليها القانون في الوقت المناسب فيما يتعلق بعمليات البنك والشركات التابعة له.

1.2 مراجعة السياسات وإقرارها

جميع التعديلات المقترحة يجب أن تتم مراجعتها من قبل لجنة إدارة المخاطر، ومن ثم يتم التوصية بها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعتها والمصادقة عليها.

تتحمل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية التوصية بالسياسة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها النهائي. ومع ذلك، يجوز للمجلس، وفقًا لميثاقه، تفويض سلطة الاعتماد النهائي لهذه السياسة رسميًا إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

1.3 الالتزام بالسياسة

تنطبق هذه السياسة على جميع موظفي بنك الإسكان والشركات التابعة له.
ما لم ينص على خلاف ذلك، يجب تصعيد جميع الاستثناءات إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، والتي ستقوم بتقييم الطلب وتقديم توصية إلى مجلس الإدارة لاعتماده النهائي .

1.4 توضيح السياسة

إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال هو صاحب هذه السياسة وأي استفسارات حولها يجب أن توجه لهذة الإدارة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

2. التعريف

الإبلاغ عن المخالفات هو مصطلح يستخدم عنداشتباه شخص ما بشأن احتمال حدوث احتيال أو جريمة أو سوء تصرف جسيم آخر يمكن أن يهدد العملاء أو الموظفين أو المساهمين أو سمعة البنك. بالنسبة لأغراض هذه السياسة، يُعتبر أي بلاغ أو مخاوف يتم الإبلاغ عنه حالة من حالات الإبلاغ عن المخالفات ("الحالة" أو "الحالة المذكورة").

توضح الأمثلة التالية ما هو المقصود بسوء التصرف الجسيم:

- سوء التصرف المالي أو الفساد المالي أو الاحتيال;
- عدم التقيد بأحكام القانون أو التشريعات;
- النشاط الإجرامي;
- سلوك غير لائق أو سلوك غير أخلاقي;
- الممارسات غير المقبولة;
- الفساد;
- عمليات الاحتيال;
- تحريف الحقائق;
- التحرش الجنسي;
- إساءة استخدام السلطات المفوضة;
- إساءة استخدام أصول البنك;
- الفشل في الامتثال للمعايير المهنية المناسبة;
- إساءة استخدام السلطة، أو استخدام صلاحيات وسلطات البنك لأي استخدام غير مصرح به أو تحقيق مكاسب شخصية;
- خرق قواعد الممارسة القانونية;
- محاولات متعمدة لإخفاء أي مما سبق.

3. الالتزام بالإبلاغ

يجب على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشتبه بها أو محتملة لسلوك غير قانوني في أنشطة البنك أو سوء تصرف جسيم أو انتهاك خطير لقواعد البنك أو سياساته أو إرشاداته، أو أي إجراء يضر أو يمكن أن يضر بمهمة البنك أو سمعته (يشار إليها فيما يلي باسم "المخالفات").

قد تشمل هذه الحوادث أعضاء من الموظفين أو المقترضين أو المروجين أو المقاولين أو الموردين أو المستفيدين أو الأفراد أو مؤسسات أخرى تشارك أو تسعى للمشاركة في الأنشطة المتعلقة ببنك الإسكان.

يجب على الموظفين التعاون في أي تحقيق رسمي أو مراجعة حسابات أو طلب مماثل. لا يجوز لأي من موظفي البنك أو مديريه استخدام مناصبهم لمنع الموظفين الآخرين من ممارسة حقوقهم أو الامتثال لالتزاماتهم على النحو المبين أعلاه . يتولى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال مهام مسؤول الإبلاغ عن المخالفات في البنك، ويُعد المستلم الأساسي لحالات الإبلاغ عن المخالفات وأي استفسارات من الموظفين تتعلق بإطار عمل الإبلاغ عن المخالفات.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

4. حماية المبلغين عن المخالفات

4.1 الحماية

يتمتع أي موظف في حال الإبلاغ عن مخالفة، شرط أن يتم ذلك بحسن نية وامتثالا لأحكام هذه السياسة، بالحماية من أي أعمال انتقامية.

وفقًا لهذه السياسة، يعرف "الانتقام" بأنه أي إجراء أو تهديد باتخاذ إجراء يضر بشكل غير عادل المبلغ بسبب تقريره، بما في ذلك، على سبيل المثال ولا ينحصر على المضايقة والتمييز وأعمال الانتقام، المباشرة أو غير المباشرة، التي يوصى بها أو يتم التهديد بها أو تتخذ ضد المبلغين.

يمكن اعتبار "حسن النية" على أنها تعني الإيمان القاطع بصحة الحوادث المبلغ عنها، أي أن الموظف يعتقد بشكل منطقي أن المعلومات المرسلة صحيحة.

ولا يتمتع الموظفون الذين يقدمون بلاغا بسوء نية بالحماية، ولا سيما إذا استند عن علم إلى معلومات كاذبة أو مضللة، ويخضعون لتدابير تأديبية.

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية لضمان وجود إطار مناسب يكفل حماية الموظفين من أي أعمال انتقامية.

4.2 السرية

تشجيع الموظفين على الإبلاغ مع الحفاظ على السرية. يجب أن يكون البنك ملتزما تمامًا بحماية الأشخاص المبلغين الذين يقدمون تقارير بموجب هذه السياسة. يجب ضمان حماية المبلغين عن مخالفة أولًا وقبل كل شيء من خلال التعامل بسرية مع هوياتهم. وهذا يعني أنه لن يتم الكشف عن أسمائهم، ما لم يأذن المبلغون شخصيًا بالكشف عن هويتهم أو كان هذا مطلبًا قانونيًا، خصوصًا إذا كان ذلك ضروريًا لضمان حق الأشخاص المتورطين في الحصول على محاكمة عادلة. في مثل هذه الحالة، يتعين على البنك إخطار المبلغين قبل الكشف عن هويتهم.

وعندما يرى الموظفون أنهم وقعوا ضحية للانتقام بسبب إبلاغهم عن مخالفة أو أن لديهم سببا وجيها للاعتقاد أو الخوف من تعرضهم لخطر الانتقام نتيجة إبلاغهم عن مخالفة، يحق لهم تقديم شكوى إلى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال أو المدير العام وطلب اعتماد إجراءات وقائية.

ويقيم موظف التحقيق ملابسات القضية المحالة إليه ويجوز له أن يوصي المدير العام باتخاذ تدابير مؤقتة و/أو دائمة ضرورية لمصلحة البنك بغاية حماية الموظف المعني. ويبلغ الموظف خطيا بنتائج هذا الإجراء.

4.3 عقوبات لمن يتخذون إجراءات انتقامية

يحظر أي شكل من أشكال الانتقام يقوم به الموظف ضد أي شخص بسبب إبلاغه عن مخالفة بحسن نية ويعتبر انتهاكًا لمتطلبات الولاء والأخلاقيات المهنية الواردة في مدونة قواعد سلوك الموظفين. وفي هذه الحالة تتخذ تدابير تأديبية.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

5. الادعاءات الغير صحيحة أو الكاذبة

إذا قدم الموظف ادعاء بحسن نية، ولم يؤكده التحقيق اللاحق، فلن يتم اتخاذ أي إجراء ضد هذا الموظف. عند الإبلاغ يجب على الموظف توخي الحذر لضمان صحة المعلومات. ولكن إذا قام الموظف بادعاءات خبيثة أو كيدية، واستمر في تقديمها، فقد يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة ضد هذا الموظف بعد التحقيق المناسب.

6. حقوق الأشخاص المبلغ عنهم

يجب إخطار أي موظف متورط في بلاغ عن مخالفات في الوقت المناسب بالادعاءات الموجهة ضده، شرط ألا يعوق هذا الإخطار سير إجراءات تحديد ملابسات القضية. وعلى أي حال، لا يجوز التوصل إلى نتائج تشير إلى الموظف خصوصًا بالاسم عند الانتهاء من الإجراء المذكور أعلاه، ما لم تتح له الفرصة لتقديم تعليقاته تماشيًا مع مبدأ احترام حقه في أن تتاح له جلسة استماع عادلة، على النحو الذي فسرته المحاكم.

وبعد الاستماع إلى الموظف المتورط، أو بعد أن يطلب إلى الموظف أن يعرض قضيته كتابة إذا تعذر الاستماع إليه مباشرة لأسباب موضوعية، يتخذ المدير العام التدابير اللازمة لمصلحة البنك بناءاً على توصية موظف التحقيق. وبما أن الإبلاغ عن المخالفات و/ أو الإجراءات المترتبة على ذلك سوف يشمل التعامل مع البيانات الشخصية، يجب إدارة هذه البيانات وفقا للمبادئ والقواعد المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها في البنك والتوجيهات ذات الصلة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي .

7. عملية الإبلاغ

7.1 السلطة المعينة

وفقا للمتطلبات التنظيمية، قامت إدارة البنك بتعيين مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال للقيام بدور مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، بالإضافة إلى كونه المسؤول الرئيسي عن التحقيق، وهو المسؤول عن تنفيذ أحكام هذه السياسة. كما يتحمل مسؤول التحقيق مسؤولية ضمان فهم المُبلّغين عن المخالفات لحقوقهم والتزاماتهم كما هو موضح في هذه السياسة.

يتحمّل مسؤول التحقيق المسؤولية الأساسية في تقديم المشورة للمدير العام ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عند استلام كل بلاغ، بالإضافة إلى تقرير التحقيق، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها.

يجوز للمدير العام أو لرئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال تعيين مسؤول تحقيق بديل للتحقيق في حالة إبلاغ عن مخالفة، وذلك وفقًا لطبيعة وموضوع الحالة، لا سيما في الحالات التي يكون فيها مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال مرتبطًا بأي شكل من الأشكال بالحالة.

يجب أن يكون مسؤول التحقيق البديل مدير أول، ويجب أن يتم هذا التعيين بشكل مبرر ومع توثيق الأسباب.
كما يجوز للجنة التدقيق والمخاطر والامتثال تعيين جهة خارجية مستقلة للتحقيق في الحالات الحساسة ويجب ان تشمل الإدارة العليا، وذلك في الحالات التي قد تتأثر فيها موضوعية التحقيق الداخلي.

7.2 طريقة الإبلاغ عن الحالة

يتم التحقيق في حالات سوء السلوك من قبل مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال ، ما لم تكن الشكوى موجهة ضده أو مرتبطة بأي شكل من الأشكال بأفعاله. في مثل هذه الحالات، يجب إحالة الحالة إلى المدير العام لاتخاذ الإجراء المناسب.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

في حال وجود أدلة على نشاط إجرامي، يجب على مسؤول التحقيق إبلاغ الشرطة بعد الحصول على موافقة المدير العام و/أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في حال كان المدير العام متورطًا في الحالة. سيضمن البنك أن أي تحقيق داخلي لا يعيق التحقيق الرسمي الذي تجريه الشرطة.

قام البنك بتطبيق بوابة مخصصة للإبلاغ عن المخالفات، وهي نظام داخلي يُعرف باسم "Signals"، لتسهيل تصعيد حالات الإبلاغ عن المخالفات من قبل الموظفين بشكل آمن.

يتيح نظام Signals تسجيل وإدارة وتتبع حالات الإبلاغ عن المخالفات، ويمكن للموظفين اختيار تقديم الحالات بشكل مجهول للتحقيق من خلال النظام.

جميع الموظفين لديهم إمكانية الوصول إلى نظام Signals، حيث يتم ضمان السرية والخصوصية. ويمكن للموظفين اختيار تقديم مخاوفهم إلى الجهات التالية:

1. مجموعة مديري الإلتزام، ومساعد المدير العام للتدقيق الداخلي ، ومساعد المدير العام للإستشارات القانونية ؛ (المستوى الأول)؛
2. المدير العام (المستوى الثاني) أو؛
3. رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (المستوى الثالث).

سيقوم المستلمون بمراجعة الحالة، ويمكنهم بعد ذلك إعادة تعيين أو تصعيد الحالات بين المستويات حسب الحاجة ووفقًا لطبيعة وموضوع الحالة.

يمكن للمُبلّغ عن المخالفة متابعة حالة البلاغ من خلال نظام Signals، وسيتلقى إشعارات بريد إلكتروني تلقائية (في حال تم تزويد النظام بعنوان البريد الإلكتروني) بشأن أي تغيير في حالة البلاغ.

يمكن لأصحاب المصلحة الآخرين مثل العملاء والبائعين والممثلين ومقدمي الخدمات والأطراف الثالثة إرسال ملاحظاتهم وبلاغاتهم عن طريق إرسال رسالة إلى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال عبر البريد الإلكتروني لمجموعة الإبلاغ عن المخالفات (whistleblowing@eskanbank.com) كما هو مذكور في موقع بنك الإسكان.

يجب على مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال التأكد من أن جميع الحالات المستلمة يتم تأكيد استلامها خلال فترة زمنية معقولة، ويتم تسجيلها والتحقيق فيها بنفس الدقة والإجراءات والسرية المتبعة في الحالات المستلمة عبر القنوات الأخرى، وذلك وفقًا لهذه السياسة.

8. إجراءات التحقيق

يجب أن يتبع مسؤول التحقيق الخطوات التالية:

- يجب الحصول على التفاصيل والتوضيحات المتعلقة بالحالة.
- يجب على مسؤول التحقيق إبلاغ الموظف المعني بالحالة في أقرب وقت ممكن عمليًا، ما لم يكن ذلك من شأنه أن يعرّض نزاهة التحقيق للخطر، وفي هذه الحالة يجوز لمسؤول التحقيق إخطار الموظف في وقت أكثر ملاءمة.
- ينبغي على مسؤول التحقيق النظر في إشراك مدققي حسابات البنك والشرطة في هذه المرحلة، إذا اقتضى الأمر ذلك ، بالتشاور والحصول على موافقة المدير العام أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في حال كان المدير العام متورطًا في الحالة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

- وينبغي أن يقوم موظف التحقيق بالتحقيق في الادعاءات بمساعدة أفراد / هيئات أخرى عند الحاجة، بما في ذلك مساعد المدير العام للإستشارات القانونية ومساعد المدير العام للتدقيق الداخلي.

- يجب على مسؤول التحقيق إخطار مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية الأخرى ذات الصلة بأي مخاوف جوهرية يتم الإبلاغ عنها من خلال الحالة، لا سيما في الحالات التي يتضح فيها حدوث خرق للأنظمة.

سيقوم مسؤول التحقيق بإعداد تقييم بشأن الحالة وصحتها في تقرير مكتوب يتضمن نتائج التحقيق والأسباب التي استند إليها القرار. وسيتضمن التقرير مدخلات من مساعد المدير العامل للتدقيق الداخلي و / أو الاستشارات القانونية، إن وجدت، وسيتم رفعه إلى المدير العام.

سيقوم المدير العام بمراجعة النتائج للتأكد من أن الحالة قد تم التعامل معها بشكل عادل وشامل وحكيم وفقا لسياسة الكشف والإبلاغ. وإذا كانت الحالة صحيحة ومبررة، فسيتم اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة أو غيرها من الإجراءات المناسبة.

يجب إبقاء المُبلّغ عن المخالفة على اطلاع بمستجدات التحقيق، وإذا اقتضى الأمر، بنتائج التحقيق النهائية. ويمكن القيام بذلك من خلال نظام Signals في الحالات التي تم الإبلاغ عنها عبر النظام، مع الحفاظ على السرية والخصوصية.

وإذا لم يكن المُبلّغ عن المخالفة راضيًا عن طريقة تعامل مسؤول التحقيق مع بلاغه ، فله الحق في رفع الأمر بسرية إلى المدير العام.

يجب الاحتفاظ بجميع سجلات الإبلاغ عن المخالفات (مثل التقارير، وملاحظات التحقيق، والنتائج) بشكل آمن من قبل مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال و/أو مسؤول التحقيق البديل، لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويمكن الاحتفاظ بهذه السجلات في نظام Signals و/أو في مستودع آمن آخر.

9.الأدوار والمسؤوليات

9.1 مجلس الإدارة

- يتحمّل مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة واعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك

- ضمان وجود إطار مناسب يكفل حماية المُبلّغين عن المخالفات من أي أعمال انتقامية

- اعتماد الاستثناءات المتعلقة بالسياسة.

9.2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

- تتحمل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية مراجعة واعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك؛

- مراجعة اتجاهات الإبلاغ عن المخالفات والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة وضوابط التخفيف؛

- يقوم رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بمراجعة حالات الإبلاغ عن المخالفات من المستوى الثالث التي تم تصعيدها إليه وتعيين مسؤول التحقيق المناسب؛

- تعيين جهة خارجية مستقلة للتحقيق في الحالات الحساسة التي قد تتأثر فيها موضوعية التحقيق الداخلي؛

- تقييم وتقديم التوصية بشأن الاستثناءات في السياسة التي تم تصعيدها من قبل الإدارة لاعتمادها النهائي من قبل مجلس الإدارة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

9.3 المدير العام

- مراجعة حالات الإبلاغ عن المخالفات من المستوى الثاني التي تم تصعيدها إلى المدير العام وتعيين مسؤول التحقيق المناسب؛
- في حال كانت الحالة مرتبطة بأي شكل من الأشكال بمدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال أو ضده، يتحذ المدير العام مسؤولية ترشيح مدير أول بديل للعمل كمسؤول تحقيق؛
- تقديم المشورة والاقتراحات لمسؤول التحقيق أثناء عملية التحقيق؛
- مراجعة نتائج تقارير التحقيق للتأكد من أن الحالة قد تم التعامل معها بشكل عادل وشامل وحكيم وفقا لهذه السياسة؛ و
- اتخاذ قرار بشأن التدابير المطلوبة في مصلحة البنك.

9.4 مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال

سيكون مدير الالتزام هو مسؤول التحقيق المعين لتلقي والتحقيق في جميع البلاغات التي تم إجراؤها بموجب هذه السياسة. سيكون مدير الالتزام مسؤولا عما يلي:

- التحقيق في الحالة بطريقة موضوعية؛
- تقديم تقرير تحقيق شامل يوضح طبيعة الحالة ونتائجها إلى المدير العام أو مجلس لجنة التدقيق والمخاطر؛
- التوصية بالإجراء المناسب والواجب اتخاذه؛
- الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بشكاوى الإبلاغ عن المخالفات ؛
- إخطار مصرف البحرين المركزي وأي جهات تنظيمية أخرى ذات صلة بأي مخاوف جوهرية يتم تحديدها من خلال حالات الإبلاغ عن المخالفات ؛
- تقديم ملخص لحالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم رفعها خلال الربع المالي ونتائجها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

9.5 مساعدي المدير العام

هم مسؤولون عن ضمان توعية موظفيهم بهذه السياسة وتطبيقها وتهيئة بيئة يكون فيها الموظفون قادرين على الإبلاغ بحرية ودون خوف من الانتقام

9.6 موظفي بنك الإسكان

يتحمل جميع موظفي بنك الإسكان مسؤولية الإبلاغ بشرط أن يكون لديهم اعتقاد صادق بأن الأعمال و/أو الممارسات الغير قانونية قد حدثت بالفعل.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

9.7 إدارة التدقيق الداخلي

قد يكون مساعد المدير العام لتدقيق الداخلي هو المتلقي الرئيسي للقضية ويقوم بمراجعة نتائج التحقيقات بشكل مستقل لضمان الشفافية والامتثال لسياسة الإبلاغ عن المخالفات بناء على طلب من مجلس لجنة التحقيق والمخاطر أو الدير العام أو كما يرى مساعد المدير العام للتدقيق الداخلي ذلك مناسبا.

9.8 إدارة الاستشارات القانونية

قد يكون مساعد المدير العام للشؤون القانونية هو المستلم الأساسي للحالة ، ويجب عليه مراجعتها وتقديم الرأي القانوني/الإرشاد المناسب بشأنها.

9.9 تكنولوجيا المعلومات

تقديم الدعم الفني، الصيانة، والإصلاحات لضمان استمرار تشغيل نظام (Signals) وحماية سرية المبلغين عن المخالفات تنفيذ التحسينات على نظام (Signals) ما يتماشى مع أي متطلبات تنظيمية جديدة وملاحظات أصحاب المصلحة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

بنك الإسكان
ESKAN BANK

السياسة التنظيمية

سياسة الكشف والإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة

للإستفسار
HR@eskanbank.com

www.eskanbank.com

مصرف قطاع تجزئة ذو نشاط محدد مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي وخاضع تحت إشرافه